مجلس النواب العراقي والقضية الفلسطينية عام ١٩٤٨ ـ ١٩٤٧

د. حميد رزاق نعمة الموسوي

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

تعد القضية الفلسطينية قضية العرب جميعهم وليس الشعب الفلسطيني وحده وهي قضية الأمة العربية كلها، والخطر الصهيوني خطر على العرب أجمعين وجود القومية العربية منوط بالاستعداد التام لدفع ذاك الخطر والقضاء عليه، بمعنى أنها محور الاهتمام العربي الشعبي الرسمي طوال عقود متعددة، وينطبق ذلك بصفة خاصة على العراق وشعبه ومكوناته الثقافية، وقد اهتمت الأوساط الرسمية والشعبية في العراق بالعديد من القضايا القومية، ومنها قضية فلسطين، ومنذ أوائل العشرينيات من القرن العشرين، بدأ الاهتمام بالقضايا القومية وذلك بسبب انتشار الوعي الفكري والسياسي، وأدت التطورات السياسية والاقتصادية في الوطن نمو الوعي الوطني والقومي.

وقد شهد مجلس النواب العراقي مناقشات حادة وتساؤلات عميقة واحتجاجات لمساعدة أشقائهم العرب في كل القضايا القومية، ويبدو ما دار في مجلس النواب العراقي من مناقشات بخصوص القضية الفلسطينية في المدة الواقعة بين عام ١٩٤٧و١٩٤٨ دليلا واضحا على ذلك، ولاسيما أن عام ١٩٤٧ شهد صدور قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة بتقسيم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، وان عام ١٩٤٨ قد شهد قيام الكيان الصهيوني على ارض فلسطين آنذاك، وهما حدثان مهمان وأثرا على السياسة الخارجية للدولة العربية آنذاك وفي طليعتها العراق.

وعلى وفق ذلك كانت المناقشات التي جرت في مجلس النواب العراقي في العامين المذكورين بخصوص القضية الفلسطينية هما محور هذه الدراسة التي توضح

مدى تفاعل أعضاء مجلس النواب من القضايا القومية العربية بصورة عامة وقضية فلسطين بصورة خاصة، وان هذه الدراسة لم تخل من عدد من الاستنتاجات وفق نهج البحث التاريخي التحليلي، وقد اعتمد الباحث على جملة من المصادر منها رسائل واطاريح ومحاضر جلسات النواب خلال المدة المحددة في البحث إضافة الى بعض الكتب التي تشير الى الموضوع من قريب او بعيد.

القضية الفلسطينية من مناقشات مجلس النواب العراقي عام ١٩١٧

لم تخض القضية الفلسطينية بالاهتمام الكافي من قبل أعضاء البرلمان العراقي في المدة الواقعة بين عام ١٩٢٥ و١٩٣٥، ويعود ذلك الى عدم الاستقرار في الأوضاع السياسية والداخلية العراقية، وعدم تمكن البرلمان نفسه من عقد دوراته بشكل طبيعي، وذلك لكثرة لجوء السلطة التنفيذية الى استعمال حقها في حل البرلمان، ولعدم تبلور القضية الفلسطينية بشكل واضح[١] وأدت الأزمات السياسية التي حدثت في الوطن العربي الى خلق مناخ غير طبيعي في المنطقة العربية وقد سلكت بريطانيا وفرنسا سياسة مزدوجة متناقضة خلال مدة الانتداب على الوطن العربي في عام ١٩٤٧ [٢]

وشهدت المدة الواقعة بين عامي ١٩٣٥ .١٩٤٨ اهتمام العراق بالقضية الفلسطينية اهتماما متزايدا لاسيما على الصعيد الرأي العام العراقي بمختلف هيئاته ومؤسساته، والاهتمام نفسه بدا واضحا من الصحف ووسائل الإعلام الأخرى لإثارة الحماسة بين أوساط الشعب العراقي [٣]

وقد أولى البرلمان العراقي اهتمام بالقضايا العربية اهتماما خاصا بسبب فقدان الأمل الذي كان يتوخاه العرب من سياسة المستعمرين ويأسهم من الوعود التي لم تجد نفعاً على مر الأيام [٤]

وقد لعبت القضية الفلسطينية دورا هاما في الحياة السياسية للعراق على الصعيد الرسمي والشعبي، في عام ١٩٣٨، شارك وفد من أعضاء البرلمان العراقي في مؤتمر البرلمان للأقطار العربية والإسلامية الذي عقد في القاهرة في ٧-١١تشرين الأول١٩٣٨

وفيه عدد من النواب [٥]، وقام الوفد بنشاط واسع ومكثف وشرح إبعاد القضية الفلسطينية وبما يحيط بها من أخطار [٦].

أصدرت الحكومة البريطانية الكتاب الأبيض في ١٧في أيار ١٩٣٩ المتضمن سياستها الجديدة تجاه قضية فلسطين واستبعاد فكرة التقسيم وحصلت موافقة البرلمان البريطانية عليه، وذكرت الحكومة البريطانية بأن تقوم حكومة وطنية فلسطينية مستقلة خلال عشر سنوات، مقابل السماح (٧٥) إلف مهاجر يهودي بالدخول إلى فلسطين خلال مدة خمس سنوات وتقسيم فلسطين الى ثلاث مناطق [٧].

عبر النواب العراقيون عن انتقادهم للكتاب الأبيض وانه سود صفحة بريطانيا في قضية فلسطين، وناشدو الحكومات العربية التي اشتركت في مؤتمر لندن ان توحد كلماتها بهذا الخصوص[٨].

ويلاحظ ان الاهتمام المبكر للبرلمان العراقي للقضية الفلسطينية قد عبر عنه حضور بعض أعضاء البرلمان العربي الذي عقد في منطقة بلودان السورية التي دعت إليه الجامعة العربية[٩]، لوزراء الخارجية العرب للاجتماع هناك، وقد بذل اعضاءه جهودا كبيرة لوضع مقررات عرفت فيما بعد بمقررات بلودان السرية وكانت كلها لصالح القضية الفلسطينية [١٠].

وفي ضوء تلك الإحداث، دعا رئيس الوزراء نوري السعيد مجلس الأمة، اي مجلس الأعيان والنواب، الى عقد جلسة سرية في ٢٤ آذار ١٩٤٧ لمعالجة القضية الفلسطينية واقترح المجلس ما يلي [١١] .

١. إشعار الحكومتين البريطانية والأمريكية بأنهما مسئولتان عن نتائج الوضع الصعب والحرج القائم في فلسطين.
٢. ضرورة التوجه الى الأمم المتحدة لإعلان استقلال فلسطين وفي حال فشل ذلك ستكون الدول العربية مضطرة الى تنفيذ القرارات السرية المتخذة في مؤتمر بلودان.

٣. مقاطعة البضائع الصهيونية، وعدم تصدير المواد الأولية التي تعتمد عليها المعامل الصهيونية سواء كانت تلك المواد تلك المواد محليه او مارة بطريق الترانزيت.

٤. يعلن سجل الامة (النواب والأعيان) تمسكه باقتراحاته هذه.

وقد اشادت الصحف العراقية في تلك الفترة الحرجة بهذا الاجتماع وأضحت ان تلك القرارات كانت متوافقة مع تطلعات العرب، وجاءت في الوقت المناسب وبتحديد علاقة العرب مع بريطانيا وأمريكا[١٢] ، ومطالبة الجامعة العربية بأن تضع تلك القرارات موضع التنفيذ[١٣] ، كما أشاد مجلس النواب اللبناني، والهيئة العربية العليا بهذه القرارات بخصوص القضية الفلسطينية[١٤].

وان هذا الاجتماع بلا شك يعبر عن توافق بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية المتمثلة بالبرلمان في معالجة القضية الفلسطينية، وكذلك يعبر عن مدى تأثير الرأي العام العراقي في الموقف الرسمي الحكومي، ولاسيما اذا ما وضع في الحسبان انه قلما اتفقت السلطات التشريعية والتنفيذية بخصوص موضوع واحد.

وفي دورة انعقاد المجلس النيابي الغير الاعتيادي بتاريخ ٢٦ آذار ١٩١٧تلقى مجلس النواب العراقي برقية من الهيئة العربية العليا لفلسطين تؤكد فيها على شكرها وامتنانها للقرار التاريخي لمجلس ألامه العراقي بشأن فلسطين والمقترحات التي اقرها مع مجلس الوزراء العراقي[١٥].

ومن خلال مناقشة منهاج الوزارة، تحدث النائب نجيب الراوي عن لواء الدليم عن الشؤون الخارجية للمنهاج مطالبا الحكومة بضرورة إنقاذ فلسطين وضرورة اشتراكها في اجتماعات مجلس الجامعة العربية ونطبق القرارات التي اتخذت من قبل الحكومة العراقية ومجلس ألامه في الاجتماع المشترك الذي سبق ذكره [١٦].

وشارك النائب رفيق السيد عيسى عن لواء المنتفك مناقشة منهاج الوزارة متطرقا الى قضية فلسطين، مطالب الحكومة بضرورة أجراء مفاوضات مع الحكومة البريطانية قبل اللجوء الى هيئة الامم المتحدة منتقداً اللجوء الى هيئة الأمم المتحدة قبل المفاوضات سيكون مصيره الفشل[١٧].

لقد كان تحليل دقيق يعبر عن معرفة النائب بمدى تأثير الحكومة البريطانية من قرارات الأمم المتحدة بصورة عامة وفي مصير فلسطين بصورة خاصة، ولاسيما انها كانت الدولة المُنتدبة هناك.

وأشار النائب عن كربلاء سعد عمر ان العراق جزء مهم من الأمة العربية وان من الضروري تقوية روابطه مع الدول العربية وعلى الحكومة ان تسعى بهذا الاتجاه لأن الأقطار العربية تجمعها روابط الدم واللغة والتاريخ والدين، مطالبا بموقف حازم وجدي من الحكومة اتجاه قضية فلسطين[١٨].

أجاب وزير الخارجية العراقي فاضل الجمالي عن تساؤلات النواب بقوله انه سوف يغادر العراق الى دمشق لحضور اجتماع اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية لغرض توحيد خطط الوفود العربية المتوجه الى الأمم المتحدة والتي ستعقد دورتها في ٢٨ نيسان ١٩٤٧.

وأشار الوزير في اجابته على سؤال النائب نجيب الراوي عن موقف الجامعة العربية من مقررات البرلمان العراقي بخصوص قضية فلسطين فقال ان مجلس الجامعة قد قبل مقررات البرلمان العراق بكاملها[١٩] واتخذ مقررات أخرى بعضها سري وبعضها علني وان منهاج الوزارة يؤكد على ان العراق يعد قضية فلسطين قضية مركزية وان الخطر المحدق بفلسطين محدق بالعراق، وأعاد التأكيد على عروبة فلسطين وان لا استقلال لأي قطر عربي الا من خلال عروبة فلسطين لينتهي الى القول في ان دول الجامعة العربية وبضمنها العراق سوف تتوجه الى الامم المتحدة وقد وضعت نصب [٢٠] عينها انهاء الانتداب المشؤوم على فلسطين واعلان استقلالها.

ان هذا التحليل لوزير الخارجية العراقي فاضل الجمالي لم يكن موفقا ولا يدل على انه كان مطلعا فعلا على واقع العلاقات الدولية وطبيعتها آنذاك لأن ما حصل هو عكس ما صرح به الوزير وهو يدل على عدم قراءة الخارطة السياسية بشكل صحيح.

وقال النائب عن الكوت طارق العسكري ان الحركة الصهيونية حركة هدامة تطمح الى تمزيق العرب وضرب الجامعة العربية وان الصهيونية اتخذت مقرا لها من

إحدى عواصم الدول الغربية لنشر الدعاية المضادة استغلال الخلافات بين رجالات العرب لتمزيق الوحدة العربية، وبث روح التفرقة حتى لا يمكن للعرب من انقاذ فلسطين، وان هناك بضاعة وطنية مصطنعة رائجه الآن هي مكافحة الاستعمار يرددها الحكام في كل مناسبة متخذين من فلسطين (قميص عثمان)، لإثارة العواطف فقال (لقد بلغ السيل الزبى وهاهي فلسطين تلفظ انفاسها الأخيرة تنتظر وثيقة الاعدام من هيئة الامم المتحدة) فاقترح الى ضرورة انشاء مكاتب للدعاية في العواصم العربية والغربية لخدمة فلسطين وجمع التبرعات المالية لإنقاذها [٢١].

هذا الرأي يعبر عن فهم واضح وصريح لطبيعة العلاقات الدولية في تلك المرحلة وتقدير صحيح لدور الاعلام والرعاية والتأكيد في الرأي العام العالمي عامة، والرأي الغربي خاصة.

اتخذت الجهة العامة للأمم المتحدة، قرار بتشكيل لجنة خاصة في منتصف مايس ١٩٤٧، من احد عشر عضوا اطلق عليه اسم (لجنة الامم المتحدة الخاصة بفلسطين) وانتقلت اللجنة الى الوطن العربي، وتمت المناقشة مع الجامعة العربية بخصوص تلك اللجنة، وانعقد مجلس النواب جلسه في ١٧حزيران ١٩٤٧ وهاجم النائب احمد الجليلي اللجنة قائلا (ماذا يتجلى من قضية تحقيق الأمم المتحدة، اما كفانا كل تلك اللجان، حتى تأتنا الأمم المتحدة باقتراح تشكيل لجنة أخرى، هل هذه اللجنة ستحل القضية خلافا للأخرى، انا لا اعتقد ذلك لان هذه الامة ستضرب الضربة المتوقعة.... وهكذا يفهم الحلفاء حقائق الصداقة وكذا يفهم الأصدقاء معنى الوفاء) واستفسر النائب عبد الرزاق الشيخلي عن خطة الحكومة مطالبا المجلس بضرورة معرفة خطة حكومة العراق باتجاه لجنة التحقيق الموجودة الان في فلسطين سواء كانت ايجابية او سلبية [٢٢].

ومن المناسب ان نشير هنا الى ان وزير خارجية العراق محمد فاضل الجمالي قد قدم شهادة امام لجنة التدقيق عند زيارتها الى بيروت في ٣٢ تموز ١٩٤٧، وقد بين (ان فلسطين جزءا لايتجزأ من الوطن العربي، وان العرب لن يقبلوا بالتقسيم وان على الأمم المتحدة ان تعترف بفلسطين كدولة مستقلة) [٢٣].

وعلى اثر صدور التوجهات الخاصة باللجنة، قرر العراق الدعوة الى عقد اجتماع رؤساء الحكومات العربية في الجامعة العربية لغرض التداول في قضية فلسطين وما يجري فيها من تطورات [٢٤] .

وتم الاتفاق على عقد الاجتماع في صوقر بلبنان في ١٦ ايلول ١٩٤٧ اقترح العراق خلالها تنفيذ مقررات بلودان السرية ومساهمة الأقطار العربية في تهيئة وسائل الكفاح من اجل فلسطين [٢٥].

وبعد مفاوضات طويلة انتهت بتأجيل ما اقترح العراق الى الدورة القادمة التي انعقدت فيما بعد في عالية في ١٧تشرين الاول١٩٤٧ والتي مثل العراق فيها رئيس الوزراء صالح جبر وخرجت اللجنة بتوصيات تضمنت [٢٦] .

١) تنفيذ مقررات بلودان السرية.

٢) وجوب اتخاذ الاقطار العربية الاجراءات العسكرية.

٣) المبادرة في ايداء المساعدات المادية والمعنوية لفلسطين.

وقد شهدت الساحة العراقية بعد مؤتمر صوقر وعالية تنظيم الإضرابات والمظاهرات المؤيدة للقضية الفلسطينية، وكان الاضراب الشعبي في بغداد واسعا وشموليا، وقد مهدت الحكومة له عبر بيانها الذي جاء فيه (ندعو الشعب العراقي للاشتراك في هذا الاضراب العام اظهار الشعور النبيل)[٢٧] اضافة الى ذلك عقد رؤساء القبائل والعشائر العراقية مؤتمرا خاصا بهم في الثاني والعشرين من تشرين الاول ١٩٤٧ حضر رئيس الوزراء العراق صالح جبر الذي قال فيه (بأن الحكومة العراقية مع الحكومات العربية اتخذت قرار ينسجم مع القته في المؤتمر ونحن عازمون على انقاذ فلسطين) وتحدث الشيخ اركان العبادي في المؤتمر قائلا: (ان عدوكم عدو لدود واياكم والتخاذل والتفرقة....حيث يقول عنا اننا ضعفاء ولا نستحق الحياة... اننا ضعفاء لأننا امنا بهيئة الامم المتحدة)[٢٨].

وكذلك ايضا اهتمت الصحف العراقية بقضية فلسطين فيما اكدت احدى الصحف، من استنتاجاتها قائله (ان تقسيم فلسطين امنية الصهاينة وسوف تظهر الامم المتحدة على حقيقتها، اما هي تخدم السلام او هي تخدم القوة ومشاعر المجرمين) [٢٩].

ومن الملاحظ في كل الاجتماعات والاحتجاجات والمؤتمرات لم تحقق أي خطوة جدية تمنع قرار التقسيم من قبل الاقطار العربية، وفي اليوم التاسع والعشرين في تشرين الثاني ١٩٤٧ اتخذت هيئة الامم المتحدة قرار تقسيم فلسطين الى دولتين أحداهما لليهود وأخرى للعرب وحصل القرار على ثلاثة وعشرين صوتا، ضد ثلاثة عشر صوتا وامتناع عشرة أصوات عن التصويت واكد العراق خلالها رفضه لقرار التقسيم [٣٠].

وجاء رفض العراق الرسمي لقرار التقسيم على لسان الوصي عبد الإله في خطاب العرش قائلا (ان الحكومة عازمة على إنقاذ فلسطين من الإخطار المحدقة بها... ويسرنا ان نعلن ان أعضاء الجامعة العربية التي اجتمعت في لبنان بدعوة من حكومتنا قررت مقررات لها أثرها الفعال في انقاذ فلسطين) [٣١]

وقدم عدد من النواب بيانا الى الحكومة، يتضمن مطالبهم بالتضامن مع الشعب الفلسطيني، وإرسال برقيات احتجاج الى رؤساء الدول الكبرى، وجاء في البيان (تجتاز الامة العربية مرحلة عصيبة تهدد حياتها وعلى الامة ان تختار احد الامرين اما ان تتنازل عن حقوقها الطبيعية في الحياة، واما ان تثبت حقوقها... وان اخطر المآسي المذكورة التي فوجئ بها العرب هو قرار التقسيم الجائر الذي اتخذته هيئة الامم المتحدة....) [٣٢]

وقد قدمت حكومة صالح جبر مرسوم لإضافة مبالغ الى الميزانية العامة حول مساعدة فلسطين، واستغل النواب هذه المناسبة للتعبير عن مشاعرهم وطرح استفساراتهم في الحكومة، وجاء في كلمة النائب محمد رضا الشبيبي[٣٣] (لا يخف عليكم جميعا ان في اواخر تشرين الثاني اتخذت الأمم المتحدة قرار بتقسيم فلسطين... بذلك ضاربة بمقترحات العرب... الم يتخذ المجلس قرارا في الدورة السابعة بمقاطعة كل الدول التي تؤيد التقسيم، متى ينفذ) وطالب النائب جميل الاورفلي الحكومة العراقية قائلا (نطالب

الحكومة العراقية ورئيسها ان يوضح في جلسة سرية القرارات التي قطعتها الجامعة العربية) [٣٤].

وطالب النائب حامد الراوي (ان تقف صفا واحدا لا وهن فيه...ونحن عازمون ومصممون ان ننشد التحرير... فعلى الوزارة ان تدرس طريق تنسيق الدعم المادي والنفسي... وتنفيذ ما قررت [٣٥] ان كان هناك قرار قد صدر من الجامعة العربية في سبيل انقاذ فلسطين).

وقد اشار النائب احمد الجليلي حول كارثة التقسيم موضحا ان هناك تواطؤ واضحا في قضية فلسطين، لعبت الدولارات في شراء ذمم بعض الدول، محذرا الحكام العرب في قضية شراء ذمهم؟، مطالبا الجامعة العربية بأخذ دورها الكامل في سبيل انقاذ فلسطين في محنتها[٣٦] وانتقد النائب محمد مهدي الجواهري رئيس الوزراء حول بيان الجامعة العربية الذي اتسم بالغموض وعدم الوضوح في موقفها اتجاه قضية فلسطين واستفسر النائب عن المقررات السرية ومتى تنفذ ومتى تطبق المقاطعة الاقتصادية وما هو موقف الجامعة العربية من امتيازات البترول [٣٧]

كما هاجم النائب عبد العزيز القصاب الحكومة بشده مطالبا بالانسحاب من الحكم وكل الحكومات العربية نتيجة ما وصلت اليه القضية الفلسطينية [٣٨] .

أقترح النائب عبد الوهاب مرجان ان ينسحب العراق من هيئة الأمم المتحدة موضحا ان بقاء العراق لا فائدة منه، وتساءل النائب ذبيان الغبان مخاطبا رئيس الوزراء حول الخطة العملية التي اتخذتها الحكومة لإنقاذ فلسطين من خطر التقسيم وانتقد النائب جعفر البدر المتخاذلين من العرب مؤكدا على ضرورة إلغاء امتيازات البترول للدول الكبرى [٣٩] .

قدم رئيس الوزراء صالح جبر في ١٥/ كانون الأول /١٩٤٧ اقتراحا ؟ ضرورة إلغاء الامتيازات النفطية في العراق والسعودية وأقطار الجامعة العربية، وضرورة اتخاذ الجامعة العربية قرار صريح باستخدام القوات النظامية لمجابهة الصهاينة، ولم يلق الاقتراح العراقي أي تأثير في اجتماع الجامعة العربية [٤٠]

وأدلى نائب ديالى سلمان الشيخ داود بدلوه في القضية حين قال (كان قرار لجنة اللصوص المتحدة بتقسيم فلسطين اكبر مؤامرة ؟ سافلة شاهدها التاريخ... ان هذه المؤامرة التي قامت بها الدول التي تدعى الديمقراطية والحرية والدفاع عن شعوب امريكا) (٤١).

وأيد نائب اربيل محمد النقيب في البرلمان ما طرحه النواب السابقين فقال بأنه هناك طريقين امامنا، اما حياة بعز او موت في سبيل الشرف الرفيع مشيرا الى ان قضية فلسطين قضية مركزية مطالبا الحكومة بضرورة إلغاء الامتيازات البترولية البريطانية (٤٢).

تقدمت حكومة صالح جبر باقتراح يتضمن اضافة مبالغ الى الميزانية العامة لغرض مساعدة فلسطين وفي هذه المناسبة تحدث نائب البصرة (٤٣) عامر الكامل اكد على ضرورة ترك الأقوال والنصائح والتوجه الى العمل الجاد مشيرا في هذا السياق بأن الغرب يضمر للعرب العداء وبهذا الصدد رفع النائب شعار اوجب على الحكومة تجسيده، وهو (مضى زمن القول وحان وقت العمل) (٤٤) وهاجم نائب البصرة جعفر البدر السياسية البريطانية، وحملها مسؤولية ضياع فلسطين من العرب وكما وجه اللوم الى الدول الكبرى التي ساندت التقسيم مركزا على بريطانيا التي وصفها بأنها (الخصم العنيد الذي اقر وعد بلفور الجائر) وطالب النائب بضرورة اتخاذ إجراءات سرية وهي(٤٥):

أولاً: غلق المدارس التبشيرية في العراق.

ثانياً: غلق مكاتب الاستعلامات الأمريكية ومكاتب الإرشاد البريطانية والمعاهد الثقافية.

ثالثاً: إلغاء امتيازات البترول البريطانية.

لقد عبر النائب البدر عن مشاعره الوطنية الصادقة، وكان صوته معبرا عن الرأي العام العراقي، واراد في مطالبه هذه احراج الحكومة العراقية ما كان بإمكانها

الاستجابة لمطالبه، بحكم ارتباطها المعروف بالسياسة البريطانية بشكل مباشر او غير مباشر.

ورأى نائب الموصل متى سرسم ان الانكليز هم الذين اوجدوا هذه لمشكلة في الشرق الاوسط، وهو صراع بين الحق والباطل، حق العرب المقدس في فلسطين وباطل الصهيونية في ايجاد وطن قومي لهم [٤٦] .

وطالب نائب المنتفك زامل المناع الحكومة بضرورة الإسراع في جمع التبرعات لأنقاذ فلسطين، على ان تعط تلك التبرعات الى رجل يعتمد عليه او هيئة تقوم بدفعها الى المجاهدين، مبينا ان الصهيونية خطر كبير ليس على فلسطين وحدها بل أيضا على سوريا ولبنان ومصر والعراق والحجاز واليمن وكل الجزيرة العربية[٤٧]

وطالب شاعر العرب الكبير نائب كربلاء محمد مهدي الجواهري الحكومة بضرورة اخذ التدابير الكافية لإنقاذ فلسطين ومقاطعة الحكومات الاستعمارية التي أسهمت في التصويت لقرار التقسيم على أساس ان قضية فلسطين هي مسألة حياة او موت وطالب بجمع التبرعات المالية بأسرع وقت ممكن [٤٨].

وأظهرت المناقشات داخل البرلمان ان قضية فلسطين كانت موضع اهتمام النواب المتحمسين للقضية [٤٩]، حيث ان هذه المناقشات اثارت حفيظة بريطانيا وانزعاجها [٥٠].

حاول النواب المتحمسين لقضية فلسطين استثمار أي فرصة لمناقشة القضية، لذا نرى نائب بغداد نصرت الفارسي. وفي جلسة مناقشة منهاج الوزارة قد اشار الى قرار تقسيم فلسطين التي عدها قضية العرب جميعا بل راح الى ابعد من ذلك حين عدها قضية قارة بكاملها مطالبا بضرورة دعم الكفاح والنضال طويل الامد لأنقاذ فلسطين[٥١].

وقال نائب المنتفك موحان الخير الله ان هيئة الأمم المتحدة قد ماتت وقبرت وانا اعتقد بأن النائب الفارسي يتفق معي بضرورة عدم الرجوع الى الامم المتحدة من الان فصاعدا، بل الرجوع الى قول المشهور (الحق بالسيف والعاجز يريد الشهود)[٥٢] عبر النائب الخير الله بصدق عن طبيعة المرحلة ولاسيما عدم الاعتماد على المنظمة الدولية

التي تسيطر عليها الدول الاستعمارية ولا على الدول الغربية التي اسهمت في تقسيم فلسطين وطالب باعتماد الحل العسكري لانقاذ فلسطين.

وطالب النائب موحان الخير الله الحكومة بضرورة بذل الغالي والنفيس من اجل فلسطين، وقدم اقتراحا الى الحكومة بضرورة تعين وزير بلا وزارة يكون مختصا بمعالجة قضية فلسطين وان يكون المرجع الوحيد للجهات والمراسلات مع الدول العربية الأجنبية(٥٣).

وفي اثناء مناقشة منهاج الوزارة، تحدث نائب بغداد جعفر حمندي عن فلسطين وانتقد الحكومة البريطانية التي جسدت تصريح بلفور وفتحت باب الهجرة على مصرعيه الى فلسطين مطالب الحكومة باتخاذ اجراءات سريعة وحاسمة لانقاذ فلسطين(٥٤).

وتحدث نائب بغداد ذبيان الغبان عن دور الحكومات العراقية المتعاقبة في قضية فلسطين فقال ان الرأي العام العراقي لا يزال ينظر بعين الريبة والشك الى موقف تلك الحكومات موضحا ان البعض منها قد اوجدها الاستعمار وكانت مدفوع بعوامله وبآرائه يحرك من وراء ستار تتظاهر بالوطنية والدفاع عن فلسطين بطريقة التمويه والخداع ليس الا (٥٥).

وتحدث النائب عبد الرزاق الشيخلي عن قضية فلسطين واشار الى ان تاريخ فلسطين الحركة الصهيونية وكيف تبنت بريطانيا الحركة الصهيونية من خلال مؤتمر عقد في بازل بسويسرا وكان من مقرراته جمع شمل اليهود وارجاعهم الى فلسطين وضع خطة لاستعمار فلسطين، وان ما ترتب على الحرب العالمية الأولى هو تنفيذ الوعود التي اعطتها بريطانيا لليهود بانشاء وطن قومي لهم في فلسطين، على الرغم من الالتزامات التي قدمتها بريطانيا للعرب من خلال مراسلات حسين . مكماهون ولكن عندما انتهت الحرب لجأت الى المماطلة والتسويف (٥٦)

وكشف النائب سلمان البراك عن برقية وردت من اللجنة القومية في نابلس الى مجلس النواب توضح الاعتداء السافر من قبل اليهود على العرب، والجرائم التي ارتكبت

بحق العرب من قبل العصابات الصهيونية مطالبا مجلس النواب بالوقوف مع سكان فلسطين قولاً وفعلاً [٥٧] .

وعلى اثر تلك البرقية تحدث نائب ديالى سلمان الشيخ داود مشيرا الى ان هناك ثلاث قضايا مهمة امام النواب هي قضية الخبز وقضية فلسطين وقضية المعاهدة، وبخصوص قضية فلسطين قال انها قضية تهم كل عربي وكل مسلم، مطالبا بضرورة الرد القوي من الذين اعتدوا على الكرامة العربية ويطمعون في تأسيس كيان صهيوني في قلب الوطن العربي، مطالبا بضرورة جمع التبرعات وتهيئة المجاهدين، على اساس ان ذلك هو الطريق الصحيح لأنقاذ فلسطين [٥٨]

وجه النائب من بغداد عبد المجيد القصاب لوما الى الحكومة بسبب تقصيرها في مجالات حددها بالاتي [٥٩]:-

١) قضية هجرة اليهود الى فلسطين.
٢) قضية تهريب المواد الغذائية الى فلسطين.
٣) قضية المقاطعة الزائفة التي تحتاج الى سلطة واضحة لتنفيذ قرارات مجلس الجامعة العربية بحقوق المقاطعة.
٤) قضية مهزلة مكاتب الدعاية في لندن وواشنطن.
٥) قضية البطء في تجهيز المتطوعين وارسال المجاهدين الى ساحة الشرق.

وخلال الاجتماع الاعتيادي لمجلس النواب وردتنا ثلاث برقيات من فلسطين، البرقية الأولى كانت من اللجان القومية في نابلس وطولكرم وجنين الى مجلس النواب ورد فيها ان هناك اسلحة ومتفجرات وشحنة موت ودمار ترسل الى الصهاينة من قبل الولايات المتحدة الامريكية، وفي الوقت الذي تمنع فيه عن بيع السلاح الى العرب، والبرقية الثانية جاءت من رئيس الاتحاد النسائي العربي الفلسطيني زليخه الشهابي التي اشارت الى الدمار والقتل االذي تمارسه العصابات الصهيونية في فلسطين تجاه العرب، مطالبة المجلس بضرورة العون والمساعدة لنصرة الشعب العربي في فلسطين، والبرقية الثالثة من رئيس بلدية غزة قد وردفيها ان الاسلحة والمتفجرات تشحن لليهود من امريكا، واعوان

الصهيونية من بقاع الارض وعشرات ألاف من المهاجرين من اليهود المسلحين، مطالبا مجلس النواب بضرورة ارسال المساعدات حتى نتمكن من الدفاع عن انفسنا وعن وطننا مشيرا الى قول الامام علي (ع) (إني اكلت اليوم اكل النمر الابيض) [٦٠].

كل هذه البرقيات المجلس، تدل على الثقة التي وضعها ابناء فلسطين في أعضاء المجلس الذين لم يتوانوا عن الضغط على الحكومة العراقية من اجل اتخاذ موقف واضح وصريح بخصوص القضية الفلسطينية.

والواضح ان كل ذلك يثبت موقف النواب قد تميز عن موقف الحكومات العراقية المتعاقبة، سواء في الطرح او الجرأة، او الجانب العملي الذي ابرزته مناقشات مجلس النواب بخصوص القضية الفلسطينية. والواضح ان النواب بذلك يكونون قد عبروا، أولا . عن شعور قومي انسجم وطبيعة الاخطار التي كانت القضية الفلسطينية عرضه لها ولاسيما بعد صدور قرار التقسيم في اواخر عام ١٩٤٧، واستجابوا، ثانيا. لتطلعات الرأي العام العراقي بضرورة تقديم المساعدات المادية والعسكرية للشعب الفلسطيني، وهو ما اظهر تلك الاختلافات في موقف كل من السلطتين التشريعية والتنفيذية من القضية المذكورة، وهو ما ينطبق على مناقشات مجلس النواب في عام ١٩٤٨.

القضية الفلسطينية من مناقشات مجلس النواب العراقي في عام ١٩٤٨

بسبب رفض العرب والحركة الصهيونية لقرار التقسيم عام ١٩٤٧، اقترحت الحكومة الأمريكية في ١٩أذار ١٩٤٨، على هيئة الامم المتحدة تجميد مشروع التقسيم وضرورة احلال الثقة بين اليهود والعرب، ولكن هذا الاقتراح رفض من قبل الاتحاد السوفيتي آنذاك وبريطانيا فعادت الولايات المتحدة الامريكية واعلنت تأيدها الكامل لمشروع التقسيم، عندما اعلنت وعندها تأسيس دول يهودية بأسم (اسرائيل) في ١٤مايس١٩٤٨ اعترفت الحكومة الامريكية بها خلال دقائق من الاعلان، واعترفت بها ايضاً كل من الاتحاد السوفيتي وبريطانيا وفرنسا[٦١] .

وكان رد فعل الشعب العربي بصورة عامة والشعب العراقي بصورة خاصة، واضحا من هذا السياق، وهو ما عبرت عنه التظاهرات التي عمت العراق عامة وبغداد

خاصة، وكانت تطالب الحكومة بضرورة انقاذ فلسطين من ايدي الصهاينة، وفي ٦نيسان١٩٤٨ عن تظاهرة كبيرة ذهبت الى مجلس الوزراء العراقي تطالب بضرورة التدخل المباشر لنصرة فلسطين، فقد صاحب هذه المظاهرة أضراب عدد من الطلبة عن الطعام [٦٢].

توجهت عدد من قطعات الجيش العراقي نحو فلسطين اسوة بالجيوش العربية في ايار ١٩٤٨، وعلى ار ذلك اعلنت الحكومة حالة الطوارئ في البلاد[٦٣] فاستغلت المنظمات الصهيونية الموجودة في العراق، الهيجان الشعبي وتدهور الظروف الاقتصادية لا كراه اليهود على الهجرة الى فلسطين [٦٤]

وفي جلسة مجلس النواب غير الاعتيادية قال النائب ذبيان الغبان وفي اثناء مناقشة الميزانية العامة لحكومة مزاحم الباجه جي بان قضية فلسطين هي قضية العرب، وان المجلس لم يطلع بدور كامل ولم يعرف بطبيعته المفاوضات السرية بخصوص فلسطين في حين ان الحكومات العربية في مصر وسوريا ولبنان قد تورث مجالسها النيابية بجميع الإحداث في فلسطين [٦٥]

واشار نائب البصرة عبد الرزاق الحمود ان هدنه فلسطين تنتهي في يوم ٩تموز١٩٤٨ وان هذه الهدنة لم تكن كارثة على فلسطين فحسب وانما على ألامه العربية مطالبا رئيس الوزراء بأن يصرح في المجلس بأن الحكومة ستقف مع الجامعة العربية بالامتناع على تجديد هذه الهدنة التي تهدد العرب [٦٦] .

وقد أعلنت الحكومة العراقية الاحكام العرفية من كافة إنحاء البلاد مما دفع النائب من بغداد عبد الرزاق الشيخلي الى مطالبة الحكومة بان تكون كل الأحكام في خدمة القضية الفلسطينية،واستفسر النائب من وزير المالية عن المبالغ التي جمعت باسم فلسطين وأرد معرفة مصير تلك المبالغ وضرورة تسليمها الى المجاهدين في فلسطين[٦٧]. واشار نائب البصرة حسن عبد الرحمن الى ان قضية فلسطين هي قضية تتعلق بشرف الامة العربية باجمعها، فاذا تمكنت الدول العربية من صيانتها وبقاء عروبتها بقى الشرف

العربي وبقيت الدول العربية ذات الكرامة ،مطالبا الحكومة بضرورة توفير الخدمات بكل انواعها للجيش العراقي الرابط في فلسطين [٦٨] .

ورأى نائب بغداد حسين جميل ان الحركة الصهيونية حركة عدوانية عرفت تاريخيا. وفي اثناء مناقشة لائحة قانون تعديل العقوبات البغدادي رقم (٥١) لسنة ١٩٣٩، قال النائب لا يكف مكافحة ترويج الصهيونية وانما يجب ان يكافح كل عمل من الاعمال يؤدي الى مساعدة قيام وطن قومي لليهود في فلسطين [٦٩] .

ورأى نائب البصرة حسن عبد الرحمن ان تقدم لائحة قانونية لمعاقبة كل من يعتنق الصهيونية، موضحا ان النشاط الصهيوني في العراق، يعود الى الحرب العالمية الاولى وهناك سجلات المحاكم وبخاصة سجلات محاكم البصرة فثبت وجود من يقوم بتهريب الصهاينة وتلك الحالات موجودة في البصرة [٧٠] .

واكد نائب بغداد داود سلمان في إثناء مناقشة التعديل الأول لقانون ضريبة الأملاك رقم (١٧) لسنة ١٩٤٠ على ان اللائحة جاءت لمعالجة قضية فلسطين، مطالبا الحكومة بان تعبأ كل الجهود لدعم المجهود الحربي في سبيل تحقيق النصر وإنقاذ فلسطين من محنتها [٧١] .

ووجه نائب البصرة هاشم بركات كلامه الى وزير الداخلية قائلا (في الوقت الذي تناضل فيه الجيوش العربية الباسلة في ميادين فلسطين، نجد ان وكلاء الشيوعية في العراق ينشطون في الدعاية ضد جهاد الحكومات العربية في سبيل تحرير فلسطين ومن اهم بوادر نشاطهم توزيع المناشير والمطبوعات التي تحث على إيقاف القتال وتثبيط همم الجماهير وترمي الى بث التفرقة بين صفوفهم وتدعو الى قبول تقسيم فلسطين على الوجه الذي تريد روسيا) [٧٢]

ورأى نائب الموصل عبد الجبار الجومرد[٧٣] ان الشعب العراقي مستعد ان يجوع وان يعرى في سبيل فلسطين، مطالبا الحكومة بضرورة وضع ميزانية خاصة لقضية فلسطين، وان الشعب العراقي مستعد لدفع ضريبة لفلسطين وليس مستعد لدفع الضريبة

لسد العجز للميزانية [٧٤] وهو ما يعني ان النائب ركز على الهموم القومية وليس على الهموم الوطنية، الموقف الذي عبر عنه النواب الآخرون.

اما نائب السليمانية بهاء الدين نوري لم يكن متحمسا مثل النواب الذين تحدثوا قبله مسوغا ذلك على اساس ان الحرب تحتاج الى مبالغ طائلة، وان الحرب نفسها قد تطول وهو ما يسجل عليه، ولاسيما اشارته الى ان الخزينة خاوية من المال، وانتقد من قال انه يرغب في ميزانية خاصة للحرب في فلسطين مسوغا ذلك على ان الحكومة غير قادرة على تحمل مصروفات الحرب [٧٥] .

وعلى العكس من موقف نائب السليمانية بهاء الدين نوري طالب النائب موحان الخير الله الحكومة بضرورة تحقيق ضريبة لفلسطين وان الشعب العراقي مستعد لدفع هذه الضريبة [٧٦].

وعندما ناقش النواب موضوع انضمام العراق الى الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة الامم المتحدة لتربية والعلوم الثقافية (اليونسكو) رأى نائب البصرة عبد الرزاق الحمود وكذلك نائب الموصل عبد الجبار الجومرد ان يتم استثمار وجود الوفود العربية في منظمة اليونسكو لخدمة القضية الفلسطينية المحفل الدولية [٧٧] وهو ما يعبر عن مدى وعي النواب في اهمية اثارة القضية على صعيد المنظمات الدولية المعروفة.

وجه نائب البصرة عبد الرزاق الحمود سؤالا الى رئيس الوزراء مزاحم الباجة جي جاء فيه (ان الهدنة في فلسطين تنتهي في التاسعة من شهر تموز والموافقة عليها قد لقي استياءا شديدا من كافة الشعوب العربية فهل في نية الحكومة العراقية بصفتها عضوا في الجامعة العربية الموافقة على تمديد الهدنة التي جاءت لصالح اليهود ومناقضة لمصالح العرب ام انها تنوي الوقوف موقف المعارض لهذا التمديد؟)[٧٨] اجابه رئيس الوزراء بان بعض النواب طالبو بعقد جلسة سرية لبحث قضية فلسطين والتي من جملتها قضية الهدنة، ولهذا اطلب تأجيل الجواب الى جلسة سرية وقد وافق النائب الحمود على ذلك[٧٩] .

وقد برز في طروحات بعض النواب بخصوص القضية الفلسطيني اتجاه جديد ولا سيما عندما طالب النائب من بغداد عبد الكريم كنه وزير الدفاع بضرورة اعطاء الضباط والجنود المرابطين في الارض العربية راتبا اضافيا بمناسبة عيد الفطر تحية لهم واظهار شعور مجلس النواب بتقديرهم واكبارا لشجاعتهم [٨٠].

وفي الاجتماع الغير الاعتيادي لمجلس النواب لسنة ١٩٤٨، صدرت ارادة ملكية باعفاء وزير الدفاع صادق البصام مما اثار حفيظة بعض نواب المجلس، فقدم نائب بغداد يوسف المولى سؤالا الى رئيس الوزراء لمعرفة اسباب استقالة البصام لان هذه الاستقالة احيطت باللغط والقال والقيل [٨١].

وتحدث نائب بغداد محمد مهدي كبة عن استقالة البصام، مشيراً الى ان الاستقالة لم تكن اعتيادية وانها جائت بظروف خاصة والمح النائب الى ان هناك خلاف بين البصام وهيئة الوزارة، موضحا ان الاستقالة جائت في اعقاب تصريحات البصام ردا على تصريح وزير خارجية بريطانيا الي اكد فيه على ان حكومته تؤيد مقترحات الكونت برنادوت بالقوة مما اثار حفيظة البصام وجعله يتخذ هذا الموقف[٨٢] .

وظل موضوع استقالة البصام يدور في احاديث اعضاء مجلس النواب، واشار النائب البصري عبد الرزاق الحمود الى ان استقالة البصام سببت هزة كبيرة في العراق من شماله الى جنوبه، واحدثت قلقا كبيرا في نفوس العراقيين، لان الشعب العراقي يعتقد ان وجود البصام على رأس وزارة الدفاع ضمانه كبيرة لانقاذ فلسطين، وان قبول استقالته بهذه السرعة غير صحيح، وان المفروض ان يتم التريث في قبول الاستقالة مطالبا رئيس الوزراء بضرورة تزويد المجلس بكافة المعلومات الكافية والدوافع التي ادت الى الاستقالة [٨٣].

واتفق نائب بغداد محمد مهدي كبه ونائب من المنتفك عبد المجيد عباس على ان الاستقالة جائت في ظروف حرجه تمر بها القضية الفلسطينية، ولاسيما ان قضية فلسطين هي قضية العرب جميعا [٨٤] .

ورأى النائب في بغداد حسين جميل ان جيوش الدول العربية تحارب الصهيونية في فلسطين لتعيد الامن والسلام، غير ان بعض الدول قد اعترفت بالكيان الصهيوني، مطالبا الحكومة العراقية ان تبحث هذا الموضوع في الجامعة العربية، وتعيد النظر في علاقاتها مع الدول التي اعترفت بالكيان الصهيوني، امام وكيل رئيس الوزراء جلال يابان، انه ليس باستطاعة المملكة ان تمنع أي دولة من الاعتراف بالكيان الصهيوني [٨٥]. وهذا يعبر عن عدم قدرة الحكومة العراقية على التأثير في الدول الكبرى التي اعترفت بالكيان الصهيوني وقد حدد وكيل رئيس الوزراء عجز الحكومة عن ذلك.

وطالب النائب نفسه الحكومة العراقية بضرورة استخدام النفط قضية فلسطين، ولاسيما انه يعد من العناصر الفعالة في سياسة الدول، فلو ان بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية اعتقدا بوجود حكومات عربية تؤثر في مصالحها الاقتصادية لما اتخذتا قرار التقسيم ولا وقفتا موقفا مؤيدا لليهود، وقد ان الاوان للحكومات العربية ان تنفذ القرارات السرية لمؤتمر بلودان والخاصة بالنفط [٨٦].

وهذا الطرح للنائب يعبر عن مدى ادراكه وبعد نظره، ولاسيما اشارته الى استخدام النفط بصيغته سلاحا لنصرة القضية الفلسطينية، ورأى النائب من بغداد عبد الكريم كنه الى ضرورة عقد جلسة للحكومة للإدلاء ببيانات ومعلومات عن حقيقة الوضع في فلسطين، واشار الى ان الحكومة ترى وجوب كتمان بعض الاشياء لذلك دعا الى عقد جلسة سرية يطلع فيها ممثل ألامه على الموقف وحقيقة [٨٧].

اجابه جلال يابان وكيل رئيس الوزراء، بان موقف الحكومة من قضية فلسطين لم يتغير وان الهدنة لا زالت قائمة وان رئيس الوزراء في القاهرة وسوف يعود من هناك واذا وجد عقد جلسة سرية فانها تعقد [٨٨]. واستطرد النائب عبد الكريم كنه بان قضية فلسطين تتطور في كل يوم وفي كل لحظة وتريد ان تفهم ما يدور في الخفاء حول فلسطين، موضحا الى حاجة أعضاء المجلس الى الصراحة والجرأة لمعالجة قضية فلسطين [٨٩].

ووجه نائب العمارة احمد حافظ سؤالا الى رئيس الوزراء حول تصرف العصابات الصهيونية من خلال القتل والدمار الذي لحق بالشعب الفلسطيني متحدين بذلك مقررات مجلس الامن والهدنة المزعومة فقال لماذا لا ترد الجيوش العربية على تلك التصرفات والتهديدات، وهل ان الهدنة تشمل العرب وحدهم ولا تشمل اليهود [٩٠].

وعززت القضية الفلسطينية موقف المعارضة في مجلس النواب حتى ان رئيس الوزراء مزاحم الباجه جي وحكومته لم يتمكنا من كبح جماحها فكثرت اسئلة النواب وخاصة المعارضين الذين طالبوا بالمزيد من الايضاحات عن موقف الدول العربية من اجل انقاذ فلسطين، لذا تقدم (١٧) نائبا [٩١] بمقترح بضرورة عقد جلسة مشتركة لمجلس الامة (الأعيان والنواب) لمناقشة القضية الفلسطينية ولم يحصل المقترح على الاكثرية [٩٢].

وعلى اثر رفض المقترح الاول، قدم مجموعه من النواب[٩٣] طالبا الى رئيس الوزراء بضرورة عقد اجتماع مشترك لمجلس الامه لمعرفة الاجراءات التي سوف تتخذها الحكومة العراقية بخصوص قضية فلسطين[٩٤] ومن هنا يمكن القول ان هناك اتجاها من مجلس النواب يؤيد الحكومة ولا يريد احراجها من خلال جلسة لمجلس الامة بخصوص قضية فلسطين، وهذا الاتجاه يبدو انه يمثل الاكثرية داخل المجلس.

واشار النائب عبد الرزاق الحمود الى ان هذه الجلسة لتأبين فلسطين الشهيدة، وان فقضية فلسطين كشفت من دون شك ضعف كيان الامة العربية وافتقارها الى قادة سياسيين بمستوى الاخطار التي تواجهها، ثم هاجم النائب بجرأته المعهودة وشجاعته المعروفة وجود الضابط البريطاني كلوب باشا في الجيش الأردني، بل هاجم بريطانيا نفسها حين قال (ان الانكليز هم سبب البلاء وهم سبب التلكؤ وهم سبب النكبة) وتساؤل النائب كيف تعقد الحكومة تحالفا معهم ومعاهدات تضع مصيرنا ومستقبلنا بأيديهم[٩٥]. وانتقد النائب نفسه وزير الداخلية صالح جبر، مشيرا الى انه كان بالإمكان تقديم تضحية بسيطة، تحول دون سفك الدماء البريئة، اذ كان ينبغي عليه ان يترك المسؤولية ويتخلى عن مشروع (معاهدة بورتسموث) كما حدث في مشروع (صدقي . بيغن) دون سفك دماء، وناشد

النائب الحكومة بان لا تعتمد على مجلس ولا على المنظمات الدولية في حل القضية الفلسطينية، وإنما على الحكومة ان ترفع شعار الكفاح المسلح والمشترك مع الحكومات العربية [٩٦] وفي الجلسة المختصة لمناقشة تقرير لجنة الشؤون الاقتصادية طالب نائب العمارة إبراهيم الشابندر الحكومة بضرورة إصدار تشريع قانون رسم طابع لانقاذ فلسطين، وتخصيص ميزانية للقضية الفلسطينية لانها تحتاج الى مبالغ طائلة ولا بد من ايجاد مورد ثابت لانقاذ فلسطين من الضياع [٩٧].

ورأى نائب من المنتفك موحان الخير الله ضرورة الاعتراف بالتقصير الذي ابدته الدول العربية، بما فيها العراق حيال قضية فلسطين لان هذه القضية تسير من سيء الى الأسوأ، واذا اردنا ان تسجل شيئا ما بخصوص قضية فلسطين يجب ان نسجل صفحات سوداء، وقد سجلنا ذلا وعارا وان هذا الذل والعار لا يمحوه الا الدم،انا لا اقول ان الحرب في فلسطين قد انتهت ولكن يجب ان لاتركن الى الذل والخضوع، ونعد انفسنا الى حرب طويلة الامد، مشيراً الى ان الحرب كر وفر والكرّة تحمي الفرة[٩٨].

وطالب النائب نفسه الحكومة بان تعبئ جميع قوتها لانقاذ فلسطين وان تركز على امرين مهمين الامر الاول الرأي والتفكير والامر الثاني السبق، مطالبا الجامعة العربية ان توحد كلمتها في السياسة الخارجية، مؤكدا على محاربة الفقر والجهل وكذلك محاربة الشيوعية والصهيونية والدجل السياسي موضحا ان الدجل السياسي هو المناخ الذي تعيش فيه الصهيونية والشيوعية [٩٩].

وهو ما ثبت ان النائب المذكور قد حدد الواقع العراقي بكل جرأة وشجاعة وانه يمتلك رؤية سياسية ثاقبة ودراك واضح لطبيعة المرحلة عندما شخص العلة في الدول العربية ولم يكتف بطرح الاسباب وانما حدد اساليب معالجة الامور لانقاذ فلسطين من تلك المحنة بالرغم من كونه شيخ عشيرة في جنوب العراق.

وقال النائب من الحلة غانم الشمران وهو احد شيوخ عشائر فيها ان كل قول لا يقترن بفعل ذاهبا مع الريح،وما اكثر ما قلناه وما صرحنا به في مناسبات عدة، فالتصريحات الخطيرة والخطب البليغة لا تجد في بيتنا نفعا وانما النفع في قول الشاعر

السيف اصدق انباء في الكتب

في حدة الحد بين الجد واللعب

وراح النائب المذكور الى ابعد من ذلك عندما طلب من الحكومة ضرورة إلغاء الامتيازات النفطية الممنوحة لشركات الدول الكبرى في البلاد العربية وضرورة صمود وثبات الحكومات العربية على انقاذ فلسطين[١٠٠].

ولم يكتف نائب البصرة عبد الرزاق الحمود في انتقاد الحكومة العراقية، بل انتقد الحكومات العربية وطريقة تفكيرها في حل القضية الفلسطينية، والتي اعتمدت بالدرجة الاولى على بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية وعن طريق هيئة الامم المتحدة، وتقاعسها عن الجهاد والتضحية وقبولها بالهدنة الاولى والثانية، مؤكدا ان الخلل ليس في الشعب العربي وانما في الحكومات العربية[١٠١].

وعد نائب البصرة عبد الحميد الهلالي فلسطين بانها ضمانة للعرب في ثورتهم ووحدتهم وان ضياعها يعني ضياع ركن ديني للعرب والمسلمين والمسيحيين، وسوف يتحمل اعبائها الاجيال القادمة وفعلا تحقق حديث النائب عندما تحملت الاجيال القادمة معاناة شرسة وتهديد للوجود القومي العربي، ولم يكتف النائب بذلك بل حدد شروط ووسائل لانقاذ فلسطين، وعلى الحكومة العمل فيها، وهي زيادة الجيش العراقي وتحديث الاسلحة والعمل على توحيد الجهود العربية والتضامن العربي على اساس الصراحة والاخوة [١٠٢]، مع ملاحظة ان الحرب العربية . الصهيونية قد تركت اثرها في الرأي العام العراقي، فقد قامت تظاهرات من بغداد ومدن العراق الاخرى، مطالبة بانقاذ الجيش المصري المحاصر في الفالوجة، وهو مما ادى الى صدام مع الشركة كان حصيلته جرح (١٠٠) من المتظاهرين واعتقال (٢٠) متهم [١٠٣].

وطالب نائب بغداد محمد مهدي كبه الحكومة بتوضيح موقفها من القتال الدائر بين القوات المصرية والصهيونية في منطقة النقب، وضرورة مساعدة القوات المصرية والدفاع عن القضية الفلسطينية [١٠٤].وتحدث نائب البصرة عبد الرزاق الحمود الى رئيس الوزراء حول خرق الصهاينة الهدنة ومهاجمة القوات العربي برا وبحرا وجوا، وكون الجيش

العراقي لا يزال مرابطا في مواقعه لا يبدي أي نشاطا ضد القوات الصهيونية، اجابه رئيس الوزراء بان موضوع القوات العسكرية العراقية مرهون بيد القائد الاعلى للجيش العربي، ورد الحمود على جواب رئيس الوزراء بالقول ان جوابه مخيبا للأمال وانه لا يمكن ان تترك القرار بيد قائد الجيش العربي، مطالبا بضرورة التكاتف والتآزر مع الدول العربية لتقوية الجامعة العربية، ولا يصح ترك المصريون يتلقون الضربات من الصهيونية والجيش العراقي ساكنا لا يتحرك من موقعه [١٠٥].

وفي غمرة تلك الاوضاع المأساوية التي تمر بها القضية الفلسطينية جاءت مقررات مؤتمر اريحا[١٠٦] الذي حلقة جديدة مكملة للمؤامرة الصهيونية عندما ضمت الاراضي الفلسطينية الى الاردن[١٠٧].

وفي اعقاب تلك التطورات يتساءل النائب عبد الرزاق الحمود حول موقف الحكومة من مقررات المؤتمر المذكور، فاجاب رئيس الوزراء بان الحكومة لا تعرف بمؤتمر اريحا ولابأي قرار سابق او لاحق، فالحكومة سياستها منسجمة مع قرارات الجامعة العربية، فشكر النائب الحمود رئيس الوزراء على هذا الموقف الواضح من مؤتمر اريحا الذي هدفه تمزيق وحدة العرب [١٠٨].

وعندما ارادت الشركات النفط العاملة في العراق تصدير النفط الخام عن طريق ميناء حيفا، تصدى النائب في بغداد حسين جميل لذلك من خلال سؤال وجهه الى رئيس الوزراء حول ضخ النفط الى الميناء مطالبا بضرورة وضع ضمانات دولية واضحة بعدم استفادة يهود فلسطين من هذا النفط العراقي [١٠٩].

وفي ضوء تلك الظروف الصعبة والحرجة التي تمر بها قضية فلسطين، ونتيجة للضغط الذي مارسه الشعب العراقي على الحكومة، رفع مجموعة من النواب[١١٠] مذكرة تفصيلية الى رئيس الوزراء مطالبين حكومته بضرورة انتهاج سياسة عملية لمعالجة قضية فلسطين، وذلك من خلال قيامها بالايعاز الى الجيش العراقي بمساعدة الجيش المصري في اشتباكه مع القوات الصهيونية، كما اقترح النواب في مذكرتهم عدد من الاساليب التي يمكن بها انقاذ فلسطين من خلال حرمان الدول التي تساند وتعاضد الكيان الصهيوني من

النفط، واتخاذ موقف ينذرها بانها لن تستطيع ان تحتفظ بصداقة العرب اذا اصرت على هذه السياسة[١١١].

وهاجم النائب البصري عبد الرزاق الحمود هيئة الامم المتحدة ووصفها بأنها (سوق للرفيق وجدت لتثبت اقدام الاستعمار) موكدا على ان جميع الوسطاء والمبعوثين، هم عبارة عن سماسرة وخدام للأستعمارين البريطاني والامريكي، وفي الوقت نفسه انتقد اساليب الشرطة ضد تظاهرات الطلبة الذين خرجوا لنصرة فلسين [١١٢]

والاكيد ان حكومة الباجه جي قد وجدت نفسها في موقف لا تحسد علية بسبب عجزها امام مطالب النواب، لذلك قدمت استقالتها في ٦كانون الاول١٩٤٩ وحلت محلها حكومة نوري السعيد العاشرة[١١٣] التي اعلنت في برنامجها (ان واجبها ينحصر بنصرة فلسطين) [١١٤].

وقد تقدمت حكومة النوري السعيد باقتراح الى مجلس النواب يتضمن تشكيل لجنة برلمانية لغرض تحديد مسؤولية التقصير حيال فلسطين على ان ترفع نتائج التحقيق الى المجلس وهو ما عارضه بعض النواب[١١٥] لانهم توقعوا تحيزا في التحقيق، يترتب عليه التستر على الاخطاء التي ادت الى ما وصلت اليه الحال في فلسطين[١١٦].

اظهرت مناقشات مجلس العراق في جلساته في عام ١٩٤٧- ١٩٤٨ مدى التزام اعضاء المجلس بالقضايا القومية، حتى ان اهتمامهم بها فاق في احيان غير قليلة . القضايا الوطنية . وكانت قضية فلسطين خير دليل على ذلك . فقد ثبت ان اعضاء المجلس في مواقفهم ومناقشات قد عبروا بصورة واضحة عن تطلعات الرأي العام العراقي ورغبته في نصرة الشعب الفلسطيني، على الرغم ان واقع السياسة الدولية آنذاك، وواقع علاقات العراق الدولية، ولاسيما في بعدها البريطاني، قد اثبتت . في المقابل . ان مواقف العراق الرسمية بخصوص القضية الفلسطينية لم تكن بعيدة عن تأثيرات التدخل البريطاني في السياسة الخارجية، مع ملاحظة ان الواقع الاخير ربما ينطبق على سياسة اغلب دول المشرق العربي، وليس العراق وحده.

الخاتمة

ان الاستنتاجات الرئيسة التي يمكن تأشيرها على وفق منهج البحث التاريخي التحليل هي:

١) اتسمت آراء وطروحات وافكار بعض اعضاء مجلس النواب في مناقشة القضية الفلسطينية بالجرأة والشجاعة والصراحة.

٢) اسهم الرأي العام العراقي المؤيد للقضية الفلسطينية، في اتفاق السلطات التنفيذية والتشريعية على قرارات متعددة بخصوص تلك القضية، ليؤلف ذلك مناسبات قليلة تم فيها اتفاق السلطتان المذكورتان

٣) لقد كانت مناقشات بعض اعضاء مجلس النواب في القضية الفلسطينية شمولية ودقيقة، فكانوا يشخصون العلة واسباب المشكلة ثم يطمرون ما يعتقدون ايظا معالجات سريعة لانقاذ فلسطين.

٤) شكلت اراء ومناقشات بعض اعضاء مجلس النواب في القضية الفلسطينية، احراجا حقيقيا للحكومة، ولاسيما اهم ثبتوا من خلالها تقصير الحكومة ازاء قضية فلسطين، حتى ان ذلك قد ادى الى استقالة حكومة الباجة جي.

٥) في المدة التي هي موضوع هذه الدراسة كان النواب، يمثلون العراق شمالا وجنوبا وشرقا وغربا، وكان النواب الذين يتحدثون يمثلون شرائح مختلفة، من شيوخ عشائر وحقوقيين وسياسيين وشخصيات اجتماعية في المجتمع العراقي.

٦) بروز الاتجاهين القومي والوحدوي في مناقشات أعضاء مجلس النواب، ولاسيما ان أرائهم ركزت على ضرورة توحيد كلمة العرب، لان فرقة العرب واختلافهم يضران بمصالحهم العليا وقضاياهم المصيرية وهذا ما كشفت عنه المناقشات المتعلقة بقضية فلسطين

٧) في احيان غير قليلة حبذ بعض النواب اللجوء الى الخيار العسكري محل القضية الفلسطينية، على اساس انه الخيار الوحيد والعمل لانقاذ فلسطين من براثن الصهيونية

العالمية، مستخدمين الشعر والامثال الشعبية في ابراز اهمية ذلك الخيار وكونه خيارا حاسما، بغض النضر عن كون ذلك الخيار عمليا ام لا في ظل ظروف التملق وعدم جدية بعض الانظمة العربية في الدفاع عن فلسطين، وتخاذل البعض الاخر، ناهيك عن رهن القرار السياسي بيد الدولة التي ايدت المشروع السياسي الصهيوني في فلسطين.

هوامش البحث:

(١) عباس عطية جبار، العراق والقضية الفلسطينية (١٩٣٢- ١٩٤١)، بغداد، ١٩٨٣ ص٣٤٦.

(٢) فاضل حسين، موقف المؤرخ العربي من القضية الفلسطينية، مجلة تاريخية العدد الاول، الشهر الاول ٢٣ اب١٩٧٠، ص٢٥،ص٢٩

(٣) جهاد مجيد محي الدين، العراق والسياسة العربية (١٩٤١ـ ١٩٥٨، بغداد) مطبعة الارشاد، ١٩٨٠، ص٢٥ عبد الله الجوراني، الحياة البرلمانية في العراق ١٩٣٩. ١٩٤٥ بغداد،٢٠٠٠، ص٦٥

(٤) الزمان (جريدة) العدد ٤٧ في ٢٨اذار ١٩.

(٥) النواب الذين شاركو١ في الوفد هم ابراهيم عطار باشا، توفيق السمعاني، محمود الملاح، ابراهيم الواعظ،عثمان العلوان، عبد الهادي الظاهر.

(٦) عباس عطية جبار، المصدر السابق ص٣٢٥.

(٧) عبد القادر ياسين، كفاح الشعب الفلسطيني قبل عام ١٩٤٨، مركز الايمان منظمة النور الفلسطينية، بيروت ١٩٧٥، ص٧٧، عبد المجيد كامل، مجلس الامة العراق (الاعيان والنواب)١٩٤٥.١٩٥٣ بغداد، ٢٠٠٣، ص٢٤٧

(٨) محاضر مجلس النواب، الدورة الأنتخابية التاسعة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة ١٩٣٩، الجلسة الثانية، ١٧حزيران ١٩٢٩، ص١٦، ص١٧.

(٩) للتفاصيل عن دور العراق في الجامعة العربية بنظر: عبد الله كاظم عبد، دور العراق في الجامعة العربية ١٩٤٥ـ ١٩٥٨،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب- جامعة بغداد،١٩٨٩.

(١٠)عبد المجيد كامل، المصدر السابق، ص٢٥٣.

(١١) عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات العراقية، جـ٦،ط١ ، بغداد ١٩٨٨ ص٩٦ الزمان (جريدة) العدد ٢٨٧ في ٢٤اذار ١٩٤٧،عبد المجيد كامل، المصدر السابق ص٢٢٥٣.

(١٢) البلاد (جريدة) العدد ٣٠٧٩، ٢٧اذار١٩٤٧.

(١٣) العراق (جريدة) العدد ٧٢٥٢،٢٧اذار١٩٤٧.

(١٤) البلاد (جريدة) العدد ٣٠٧٩ في ٢٧اذار١٩٤٧.

(١٥) محاضر مجلس النواب، الدورة النيابية الحادي عشر الاجتماع الغير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧،الجلسة(٥)، ص٧.

(١٦) المصدر نفسه، ص٣٥

(١٧) المصدر نفسه، ص١٠٦

(١٨) المصدر نفسه، ص١٣٩

(١٩) المصدر نفسه، ص١٤١

(٢٠) المصدر نفسه، ص١٤٥

(٢١) المصدر نفسه، ص٢٧١

(٢٢) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الغير الاعتيادي لسنة ١٩٤٧ الجلسة التاسعة عشر، ١٧ حزيران ١٩٤٧، ص٥٠، ص٥٤.

(٢٣) الزمان (جريدة) العددين ٢٩٨١، ٢٩٩١ في ٢٩/تموز/١٩٤٧، ١٢/اب/١٩٤٧.

(٢٤) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٧،ص١٨٩.

(٢٥) عبد الله كاظم، المصدر السابق، ص٧٤

(٢٦) للإستزادة عن مقررات مؤتمر صوقر وعالية بنظر مجلس النواب العراقي تقرير لجنة التحقيق النيابية الفلسطينية، مطبعة الحكومة بغداد، ص١٨، ص١٩.

(٢٧) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٧، ص١٩٢

(٢٨) اليقظة (جريدة) العدد ١٧٢ في ٢١تشرين الاول١٩٤٧، عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ص١٩٩

(٢٩) اليقظة جريدة العدد ١٧٣ في ٢٢تشرين الاول١٩٤٧.

(٣٠) صالح صائب الجبوري، محنة فلسطين واسرارها السياسية والعسكرية في بيروت، ١٩٧٠، ص١٠٦، ص١٠٧.

(٣١) محاضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الحادي عشر، للاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة الاولى، ١كانون الاول١٩٤٧، ص١.

(٣٢) المصدر نفسه، الجلسة الثالثة ٦كانون الاولى ١٩٤٧ ص٢٣، ص٢٦.

(٣٣) تفاصيل عن ذلك بنظر علي عبد شناوة، محمد رضا الشبيبي ودوره السياسي والفكري حتى عام ١٩٦٥، مطبعة الميزان، بغداد ٢٠٠٣.

(٣٤)محاضر مجلس النواب، المصدر نفسه، جلسة ٣ في ٦كانون الاولى١٩٤٧، ص٢٧

(٣٥) المصدر نفسه، ص٢٨

(٣٦)صوت الشعب (جريدة) العدد ٨٦٧، ١٩كانون الاول١٩٤٧.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) محاضر مجلس النواب، الجلسة الثالثة، ٦كانون الاول١٩٤٧، ص٢٩.

(٣٩) المصدر نفسه، ص٣٠

(٤٠) صالح صائب الجبوري، المصدر السابق، ص١٠٦، ص١٠٧

(٤١)محاضر مجلس النواب، المصدر السابق، الجلسة (٤) في ١٨/كانون الاول١٩٤٧،ص٣٥.

(٤٢) المصدر نفسه، ص٣٦.

(٤٣) للتفاصيل عن دور نواب البصرة في سجل النواب بنظر: حميد رزاق نعمة، دور نواب البصرة في مجلس النيابي ١٩٢٥ . ١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب . جامعة البصرة، ١٩٩٧

(٤٤) محاضر مجلس النواب، الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٧، الجلسة(٤) في ١٨كانون الاول١٩٤٧، ص٣١.

(٤٥) المصدر نفسه، ص٣٣.

(٤٦) المصدر نفسه، ص٣٥.

(٤٧) المصدر نفسه، ص٣٦.

(٤٨) المصدر نفسه، ص٣٧.

(٤٩) عبد التواب احمد سعيد، العراق والقضية الفلسطينية ١٩٣٦-١٩٤٧،رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، ١٩٧٨،ص٢٢٧

(٥٠) عبد الله الجوارني، المصدر السابق، ص١٩٢

(٥١) محاضر مجلس النواب، المصدر السابق، الجلسة (٥) لسنة ١٩٤٧ في ٢٠ كانون الاول ١٩٤٧، ص٤٠.

(٥٢) المصدر نفسه، ص٤٢ .

(٥٣) المصدر نفسه، ص٤٣.

(٥٤) المصدر نفسه، ص٤٥.

(٥٥) المصدر نفسه، ص٤٦.

(٥٦) المصدر نفسه، ص٤٧.

(٥٧) المصدر نفسه، ص٤٨.

(٥٨) المصدر نفسه، ص٤٩.

(٥٩) المصدر نفسه، ص٥٠.

(٦٠) المصدر نفسه، ص٥٥.

(٦١) رأفت. الشيخ، امريكا والعلاقات الدولية، القاهرة،١٩٧٩، ص١٧٣.

(٦٢) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٧، ص٣٠٦،عبد المجيد كامل،المصدر السابق ص١٢٧.

(٦٣) عبد المجيد كامل، المصدر السابق،ص١٤٧.

(٦٤) خلدون تاجي معروف،الاقلية اليهودية في العراق (١٩٢١- ١٩٥٢)، ج١، ط١، بغداد ١٩٧٥، ص٩١، عبد المجيد كامل، المصدر السابق ص١٤٧.

(٦٥) محضر مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشر، الاجتماع غير الاعتيادي، الجلسة الثالثة في ٢٨حزيران١٩٤٨، ص١٥.

(٦٦) المصدر نفسه، ص١٦.

(٦٧) المصدر نفسه، ص١٨.

(٦٨) المصدر نفسه، ص٢٩.

(٦٩) المصدر نفسه، الجلسة (٥) في ١٠تموز١٩٤٧،ص٥٠.

(٧٠) المصدر نفسه، ص٥١.

(٧١) المصدر نفسه، ص٥٢.

(٧٢) المصدر نفسه، الجلسة (٦) في ١١/تموز/١٩٤٨، ص٦٢

(٧٣) للتفاصيل في دور نواب الموصل في المجلس النيابي، بنظر: عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي، ١٩٢٥ـ١٩٥٨، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٣٩.

(٧٤) محضر مجلس النواب، الجلسة (٦) في ١١تموز١٩١٨،ص٦٦

(٧٥) المصدر نفسه، ص٧٨.

(٧٦) المصدر نفسه، الجلسة الثامنة، ص١٠٩.

(٧٧) المصدر نفسه، ص١٢٦.

(٧٨) المصدر نفسه، ص١٢٦.

(٧٩) المصدر نفسه، ص١٣١

(٨٠) المصدر نفسه، الجلسة (١٧)، ص٢٣٠.

(٨١) المصدر نفسه، ص٢٣٦.

(٨٢) المصدر نفسه، ص٢٣٧.

(٨٣) المصدر نفسه، ص٢٣٨.

(٨٤) المصدر نفسه، ص٢٣٨.

(٨٥) المصدر نفسه، ص٢٣٩.

(٨٦) المصدر نفسه، ص٢٤٠.

(٨٧)المصدر نفسه، الجلسة (٢٠) في ٢١تشرين الاول ١٩٢٨، ص٢٧٠.

(٨٨) المصدر نفسه، ص٢٧١.

(٨٩) المصدر نفسه، ص٢٧٢.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٢٧٣.

(٩١) ان النواب الذين تقدموا بالطلب هم، عبد الرحمن الجليلي،محمد حديد، نجيب الطائع، ذبيان الغبان، عبد الرزاق الشيخلي، اسماعيل غانم، يوسف المولى، رفائيل بطي، عبد الرزاق الظاهر، قدوري قدوري، عبد الكريم كبة، فائق السامرائي، عبيد الحاج خلف، عبد الرزاق الحمود، حسن عبد الرحمن، جعفر البدر، المصدر نفسه، الجلسة (٢٤) في ٢٨تشرين الاول ١٩٤٨، ص٢٩٨، ص٢٩٩.

(٩٢) المصدر نفسه، ص٢٩٩.

(٩٣) النواب الذين تقدموا بالطلب، عبد المجيد عباس، د. عبد الله القصير، جعفر القزويني،صالح بحر العلوم، عز الدين النقيب، رشيد الجلبي، محمود جواد حيدر، جميل الاورفلي، فرحان العرس، عثمان الحاج شمران، متى سرسم، حنه سرسم، احمد العامر، المصدر نفسه، ص٢٩٩.

(٩٤) المصدر نفسه، ص٢٩٩.

(٩٥) المصدر نفسه، الجلسة (٥) الاجتماع الاعتيادي في ١٩كانون الاول١٩٤٨، ص٦٦.

(٩٦) المصدر نفسه، ص٦٧.

(٩٧) المصدر نفسه، ص٧٧.

(٩٨) المصدر نفسه، ص٩٩.

(٩٩) المصدر نفسه، الجلسة (٧) في ٢٧كانون الاول١٩٤٧، ص١١٣، حميد الرزاق، المصدر السابق، ص٢٠٧.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص٢٠٨

(١٠١) المصدر نفسه، ص٢٠٨

(١٠٢) المصدر نفسه، ص٢٠٩

(١٠٣) عبد الرزاق الحسني، المصدر السابق، ج٩،ص٥٢

(١٠٤) محضر مجلس النواب، المصدر السابق، جلسة (٨) في ٢٨كانون الاول١٩٤٨، ص١١٥.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص١٣٢.

(١٠٦) ان قرارات مؤتمر اريحا هي:

١- لما كانت فلسطين جزء من سوريا الطبيعية، فأن المؤتمر يقرر ان تألق في فلسطين والمملكة الاردنية الهامشية مملكة واحدة وان وان يبايع جلالة الملك فيصل بن عبد اله ملكا دستوريا على ما بذلته من جهود عسكرية وسياسية لحفظ دورية فلسطين.

٢- يشكر المؤتمر الدول العربية على ما بذلته من جهود عسكرية لحفظ عروبة فلسطين.

٣- يطالب المؤتمر في دول الجامعة العربية ومنظمة الامم المتحدة المبادرة الى اتخاذ الوسائل الفعالة لآعادة النازحين من عرب فلسطين الى بلادهم بأقرب وقت ممكن، ينظر: عبد المجيد كامل، المصدر السابق، ص٢٦٠.

(١٠٧) المصدر نفسه، ص٢٦.

(١٠٨) محضر مجلس النواب، المصدر السابق الجلسة (٩) في ٢٩كانون الاول ١٩٤٨،١٣٣.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص١٣٤.

(١١٠) ان النواب الذين عارضوا اللجنة هم: ذبيان القبان، عبد الكريم كنة، اسماعيل الغانم،فائق السامرائي، خميس الضاري، عبد الرزاق الشيخلي، قدرون قدوري، عبد الرحمن الجليلي،محمد حديد، نجيب الصائغ، عبد القادر الطائي، مصلح التنفيذي، بنظر: عبد الرزاق الحسيني، تاريخ الوزارات، ج٨، ص٥٤.

(١١١) محضر مجلس النواب، المصدر السابق، الجلسة (١٠٥) في ٣٠ كانون الاول ١٩٤٨، ص١٠٧.

(١١٢) المصدر نفسه، ص١٠٨.

(١١٣) عبد الرزاق الحسيني، المصدر السابق، ص٥٥٦.

(١١٤) المصدر نفسه، ص٥٥٦.

(١١٥) النواب الذين عارضوا تشكيل لجنة وهم عبد الرزاق الحمود، وحسن عبد الرحمن، وعبد المجيد عباس، وذبيان الغبان.

(١١٦) محضر مجلس النواب، المصدر السابق الجلسة (١٠) في ٣٠ كانون الأول ١٩٤٨، ص١٥١.